جمهورية مصر العربية
Arab Republic of Egypt
قطاع النقل البحري
MARITIME TRANSPORT SECTOR
(MTS)
وزارة النقل
Ministry of Transport

مذكرة ترشيح جمهورية مصر العربية
في انتخابات مجلس المنظمة البحرية الدولية ـ الفئة (C)
٢٠٢٤ـ ٢٠٢٥

المحتويات

مقدمة..... ٣

مصر في أرقام..... ٣

الموانئ البحرية المصرية..... ٤

خطط التطوير..... ٦

قناة السويس..... ٦

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس..... ٧

تكنولوجيا المعلومات..... ٧

مصر في الإقليم..... ٨

مصر والمنظمة البحرية الدولية..... ٩

المكتب الإقليمي للمنظمة البحرية فى مصر..... ١٠

الالتزامات..... ١٠

أهداف التنمية المستدامة..... ١٤

الخاتمة..... ١٧

ترغب مصر في إعادة ترشحها لمجلس المنظمة البحرية الدولية (IMO) الفئة (C) في الانتخابات المقرر عقدها خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية في نوفمبر ٢٠٢٣ وذلك من أجل أن تستمر في علاقاتها القوية والوثيقة مع كافة الدول الأعضاء بغرض تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة وهي ملاحة آمنة في بحار نظيفة.

مقدمة

تتمتع مصر بموقع جغرافي متميز في ملتقى ثلاث قارات. تمتد الحدود الساحلية لمصر على البحر المتوسط لحوالي ١٠٠٠ كم بالإضافة إلى سواحلها على البحر الأحمر التي تصل إلى ٢٠٠٠كم، ويتصل البحران من خلال قناة السويس مما يجعل لمصر أهمية استراتيجية وتجارية لقطاع النقل البحري. لذلك فإن الأنشطة البحرية قد كانت دوماً قيمة اقتصادية كبيرة للدولة كما أن الخطوط الملاحية التي تعبر المياه المصرية وقناة السويس ذات كثافة مرورية كبيرة وتحمل ربع النفط المنقول عالمياً وحوالي ٩٠٪ من تجارة مصر الخارجية.

مصر في أرقام

الموانئ البحرية المصرية

أ- تلعب الموانئ المصرية دوراً استراتيجياً ليس فقط في نقل التجارة الخارجية لمصر ولكن في تنمية حركة التجارة العالمية.

ب- مصر لديها ٥٥ ميناء بحري ١٨ ميناء تجاري، ٣٧ ميناء تخصصي (تعدينى – سياحي – بترولي - صيد).

ج- يعتبر ميناء الإسكندرية الذي يطل على البحر المتوسط الميناء الرئيسي للدولة وهو أكبر و أقدم موانئ الجمهورية وبوابتها الشمالية بحيث تعد حلقة الوصل مع الموانئ العالمية ومن ثم فهو يعمل على تطوير مرافقه وإمكانياته و إثراء قدراته الاستيعابية من خلال مشروعات استثمارية ذات مردود وعائد اقتصادي يصب في اقتصاد الدولة وكذا تدعيم أواصر العلاقات الدولية مع الموانئ العالمية وتسهيل وتيسير حركة السفن من وإلى الميناء والعمل على تنميتها. وقد تم بالفعل تكريك الممر الملاحي وتكريك وتطهير الطرق الداخلية وزيادة عمق الممر الملاحي لسهولة دخول وخروج السفن ذات الحمولات الكبيرة. كما قامت الهيئة بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع عدة موانئ مثل بيريوس وليماسول وأليكسندروبوليس وكافالا وفالنسيا وليفورنو وكوبر.

د- يعتبر ميناء دمياط من أهم الموانئ اللوجستية بمصر على ساحل البحر المتوسط و انطلاقاً منه فقد قام بتنفيذ عدة مشاريع من شأنها رفع معدلات التداول وتسهيل التجارة ودعمها كما يطبق الميناء نظام الشباك الواحد و إيماناً بأهمية المحافظة على البيئة ومنع التلوث فقد تم إنشاء مرصد بيئي مطابق للمعايير الدولية من أجل رصد التلوث الهوائي وإدخال تقنية إمدادات الطاقة لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لرسو السفن.

هـ- كما تمتلك مصر عدد من الموانئ على امتداد سواحل البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة وترجع أهمية هذه الموانئ وتميزها لكونها نافذة جمهورية مصر العربية على المشرق حيث تربط جمهورية مصر العربية وعدد كبير من دول المشرق العربي ودول المشرقين الأدنى والأقصى وشرق افريقيا هذا بالإضافة إلى مينائي شرق وغرب بورسعيد اللذين يتمتعان بموقع متميز على المدخل الشمالي قناة السويس في ملتقي أكبر الخطوط الملاحية في العالم ويلعبان دورا هاماً في تجارة الترانزيت.

جرجوب
الإسكندرية
أبوقير
دمياط
غرب بورسعيد
العريش
الدخيلة
شرق بورسعيد
الأردن
بورتوفيق
حوض البترول
الأدبية
السخنة
نويبع
الطور
شرم الشيخ
المملكة العربية السعودية
العردقة
سفاجا
رأس بناس
السودان
الموانئ البحرية المصرية (التجارية)
تمتلك مصر عدد ١٨ ميناء بحري تجاري على البحرين المتوسط والأحمر.

البحر المتوسط
الضبعة
الحمراء
أبو قير (مرسى الأمونيا)
المعدية
البرلس
بورسعيد
مرسى البروبلين
بورتو العلمين
سوميد (سيدي كرير)
بتروجيت المعدية
ادكو للغاز
الاتكة
مرسى السادات
راس سدر
أبوزنيمة
وادى الدوم
مرسى بدران
طابا
سوميد (العين السخنة)
أبو رديس
راس غارب
وادى فيران
راس شقير
شرق الزيت
الطور
خليج الزيت
جبل الزيت- بتروجيت
راس أبو سومة
الجونه
الغردقة
الغردقة صيد
سفاجا «القديم»
سفاجا «أبوطرطور»
الحمراوين
القصير
أبوغصون
بورت غالب
البحر الأحمر
الموانئ البترولية (١٦)
الموانئ التعدينية (٦)
الموانئ السياحية (٧)
موانئ صيد (٦)
موانئ ذات طبيعة خاصة (٢)
الموانئ البحرية المصرية (التخصصية)
تمتلك مصر عدد ٣٧ ميناء تخصصي في مجالات البترول والتعدين والسياحة والصيد

خطط التطوير

أ- <u>إستراتيجية النقل البحري</u>

- قام قطاع النقل البحري بتطوير إستراتيجية متكاملة من أجل زيادة القدرة التنافسية للموانئ البحرية لتتماشى مع معايير الأداء الدولية التي تكفل خدمات أكثر اعتمادية ومعايير أعلى للجودة والأمن والسلامة والتمويل المستدام وحماية البيئة ومواردها والمشاركة المجتمعية، علماً بأن كل هذه الجوانب مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

- تقوم وزارة النقل بشكل دوري باستعراض وتحديث الاستراتيجية ومتابعة تنفيذ أهدافها.

ب- <u>المخطط الشامل للموانئ المصرية ٢٠٣٠</u>

- تم الانتهاء من المخطط الشامل في يناير ٢٠٢٢، حيث تم إعداد مخطط شامل ومتكامل للموانئ المصرية حتى ٢٠٣٠، يهدف المخطط إلى زيادة الميزة التنافسية للموانئ المصرية لتخدم التجارة العالمية، وزيادة نصيبها في تجارة الترانزيت العالمية، وضمان الاستخدام الأمثل للأصول وزيادة القدرة الإنتاجية وكفاءة تشغيل الموانئ.

قناة السويس

- نظرا لموقعها الجغرافي الفريد تعتبر قناة السويس قناة ملاحية دولية هامة حيث أنها تربط بين البحر المتوسط عند بورسعيد والبحر الأحمر عند السويس وتلعب دورا هاما في تنشيط التجارة العالمية. كما يعد طريق هام للطاقة والسلع الاستهلاكية من أسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، حوالي ١٢٪ من التجارة العالمية و٣٠٪ من حركة الحاويات العالمية التي تعبر القناة تنقل ما يزيد عن تريليون دولار أمريكي من البضائع سنوياً. كما أن موقع القناة يجعلها مركزاً إقليمياً رئيسياً لشحن النفط والهيدروكربونات الاخرى، ويتيح نقل ما يقدر بنحو ٧ – ١٠٪ من النفط في العالم و٨٪ من الغاز الطبيعي المسال.

- مشروع "قناة السويس الجديدة" الذي تم تنفيذه في عام ٢٠١٥، هو مشروع يتضمن حفر قناة موازية للقناة الحالية بطول ٣٥ كيلومتر لتقليل الزمن الذي تستغرقه السفن في عبور القناة. بالإضافة إلى ذلك تم تعميق القناة الحالية وتوسيعها لتستوعب السفن الكبيرة. أصبحت القناة حالياً قادرة على استقبال كافة أنواع السفن وخاصة ناقلات النفط العملاقة. ومن ثم فهي توفر التكاليف على السفن بتقليل زمن العبور.

- في مارس ٢٠٢١ توقف مجرى قناة السويس لمدة ٦ أيام بسبب جنوح السفينة إيفر جيفن، وأصيبت الحركة البحرية للقناة بالشلل ونتج عن ذلك عدم قدرة مئات السفن على العبور من البحر الاحمر إلى لبحر المتوسط مما أكد على أهمية قناة السويس لخطوط الشحن والإمداد العالمية. بذلت قناة السويس مجهود كبير لسحب السفينة الجانحة من المجرى الملاحي من خلال قاطرات بحرية حتى تم تحريرها وعادت حركة الملاحة لطبيعتها.

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

- المنطقة الاقتصادية لقناة السويس هي منطقة حرة ومحور تجاري عالمي على ضفاف قناة السويس الجديدة. بفضل موقعها الاستراتيجي على طريق التجارة الرئيسي بين أوروبا وجنوب آسيا، أكثر من ٨٪ من التجارة العالمية تمربها سنوياً. الإلتزام بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من ضمن الركائز الأساسية لعمل المنطقة الإقتصادية. تقع المنطقة الإقتصادية على مساحة ٤٦١ كم٢ ولديها أربعة مناطق وست موانى ذات موقع استراتيجي. كما تم حفر ستة أنفاق تحت مياه القناة لربط شبه جزيرة سيناء بالأراضي المصرية.

- الالتزام بكوكب نظيف والتنمية المستدامة هو جوهر عمل المنطقة الإقتصادية لقناة السويس. وأعدت الهيئة خطة رئيسية لمشاريع الهيدروجين الأخضر، تشمل تخصيص الأراضي ومعدات التحليل الكهربائي، وإمدادات المياه البحرية، ومحطات الطاقة المتجددة، ومرافق التخزين والتصدير في العين السخنة. وأُبرم عدد من الاتفاقات الإطارية مع اتحادات دولية لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

تكنولوجيا المعلومات

أ- يهدف بنك معلومات النقل البحري (EMDB) التابع لقطاع النقل البحري إلى تقديم المعلومات الدقيقة لصانعي القرار والمخططين والباحثين لتحقيق التحسين المستمر لهذا القطاع الحيوي. كما أن هناك قاعدة بيانات متكاملة لربط البنك بالموانئ المصرية.

ب- تمشياً مع التطور التكنولوجي العالمي، تقوم الحكومة المصرية بتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في كل من موانئ الإسكندرية والدخيلة ودمياط والسخنة.

ج- أطلقت الحكومة المصرية منظومة الشباك الواحد "النافذة الواحدة" لتسهيل التجارة المصرية العالمية فى ١ إبريل ٢٠٢١. تم تطبيق هذه المبادرة عن طريق الهيئة المصرية للجمارك وذلك تحديث وأتمتة إدارة الجمارك وتبسيط الإجراءات وتقليل فترات التخليص الجمركي، ومن المتوقع أن تيسر وتعجل مراجعة الشحنات الأجنبية والإفراج

عنها عند وصولها إلى ميناء الدخول داخل مصر. وستجعل منصة "نافذة" حكومة مصر متماشية مع المعايير الدولية للإجراءات المتصلة بالتجارة والمتطلبات الجمركية لتخليص البضائع. أطلقت مصلحة الجمارك المصرية المرحلة التجريبية من "نافذة" في ميناء الإسكندرية. سيتم تطبيق النظام الجديد في الموانئ البحرية أولاً وستتبعه المطارات والموانئ الداخلية.

مصر في الإقليم

أ- فى فبراير ٢٠٢٣، تولت مصر رئاسة لجنة توجيه وكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، التى تعد الذراع التنموى للإتحاد الإفريقي والتى تقوم بتنظيم وتمويل المشاريع والبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى القارة، فيما يشمل تطوير البنية الأساسية بشكل يؤكد تحقيق الأجندة الإفريقية للتطوير ٢٠٦٣. وتشمل المشاريع المستهدفة، على سبيل المثال، الخط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط وكذلك طريق القاهرة - كيب تاون.

ب- تعد مصر أيضاً عضو نشط فى الإتحادات الإفريقية الدولية مثل إتحاد إدارات موانى شمال افريقيا، الكوميسا، وتجمع الساحل الصحراء.

ج- مصر لديها علاقات تعاون قديمة ووثيقة مع الكثير من الدول الإفريقية والعربية وهي موقعة بالفعل على العديد من اتفاقات التعاون البحري الثنائية.

د- مصر دولة عضو في مذكرة تفاهم البحر المتوسط بشأن مراقبة دولة الميناء وتطبق جميع أحكامها.

هـ- تحتضن مصر مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (التابعة لجامعة الدول العربية) والتي تلعب دوراً محوريا على المستوى الإقليمي وتقدم الكثير من الفرص التعليمية والتدريبية للدول العربية والإفريقية. كما تعتبر الأكاديمية إحدى الجامعات المؤسسة للاتحاد الدولي للجامعات البحرية (IAMU) وهي عضو في مجلس إدارة الاتحاد وعضو في لجنة السياسة والتخطيط.

و- مصر عضو في PERSGA الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وتقوم مصر من خلالها بدور فعال في تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال دعم الخطط الوطنية الخاصة بحماية البيئة البحرية، ووضع الاستراتيجيات الإقليمية بالإضافة إلى تنظيم وعقد دورات تدريبية لبناء القدرات في دول الإقليم.

ز- تستضيف مصر أيضاً مقر اتحاد المواني البحرية العربية وتعمل من خلاله على تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائه وتوثيق الروابط بينهم، والإسهام فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية.

ح- ساهمت مصر في صياغة الإعلان الوزاري الثاني للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق والسياسة البحرية المتكاملة في ٢٠٢١/٢/٢ لتعزيز المسار الحالي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة جديدة للإسراع في إنعاش قطاعات الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط وضمان استدامتها على المدى الطويل.

ط- إنضمت مصر إلى الأردن والمغرب بشأن مبادرة شراكة Blue MED فى COP 27 فى شرم الشيخ. أعلن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (UfM) عن إنشاء شراكة البحر الأبيض المتوسط الأزرق، والتي تهدف إلى دعم تطوير اقتصاد أزرق مستدام في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط. ويهدف إلى الجمع بين المانحين الدوليين والبلدان المستفيدة والمؤسسات المالية المهتمة والمؤسسات الخيرية لدعم إصلاحات السياسات واجتذاب التمويل من المانحين وتعبئة التمويل العام والخاص للمشاريع في مصر والأردن والمغرب.

مصر والمنظمة البحرية الدولية

أ- مصر عضو بالمنظمة البحرية الدولية منذ تأسيسها في ١٩٥٨ وهي عضو بالمجلس منذ عام ١٩٧٧.

ب- تشارك مصر في اجتماعات اللجان الرئيسية والفرعية واجتماعات فرق العمل وخاصة فريق العمل المعني باصلاحات المجلس.

ج- مصر منضمة إلى ٣٨ إتفاقية وبرتوكول وتقوم بتطبيق أحكامها من خلال تعديل تشريعاتها الوطنية.

د- خضعت مصر لخطة المراجعة الإلزامية على الدول الأعضاء في ٢٠١٦ من أجل ضمان التنفيذ الفعال لصكوك المنظمة البحرية الدولية واجتازتها بصورة جيدة. تقوم الهيئات المصرية ذات الصلة حالياً باتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة.

هـ- شارك مراجعون مصريون مؤهلون في خطة المنظمة البحرية الدولية للمراجعة الإلزامية على الدول الأعضاء.

و- مصر تشارك بفعالية في اجتماعات الأجهزة التابعة للمنظمة البحرية الدولية مثل REMPEC وEMSA

ز- تحرص مصر على الإحتفال باليوم البحرى العالمي كل عام، كما إحتفلت للمرة الاولي بيوم المرأةالعالمي عام ٢٠٢٢ وفقاً لقرارات الجمعية لعام ٢٠٢١.

المكتب الإقليمي للمنظمة البحرية فى مصر

أ. عرضت مصر استضافة مكتب للوجود الإقليمي لتعزيز تنفيذ برنامج التعاون التقني المتكامل للدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ب. إتخذت لجنة التعاون التقني التابعة للمنظمة البحرية الدولية في دورتها الـ٧٢ في أكتوبر ٢٠٢٢ قرار تعزيز وجود المنظمة البحرية الدولية فى منطقة الشرق الأوسط بإنشاء مكتب إقليمي. تمت المو افقة على ذلك لاحقًا في ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مجلس المنظمة البحرية الدولية في دورته الـ ١٢٨.

ج. سيقع المكتب داخل مباني الهيئة المصرية للسلامة البحرية في ميناء الإسكندرية.

د. تتم حاليا الإجراءات الإدارية لبدء عمل المكتب في أقرب وقت ممكن.

الالتزامات

إن مصر كدولة ساحلية/دولة ميناء حريصة على الوفاء بإلتزاماتها المتعلقة بالأهداف الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية ولا تألو جهداً من أجل التو افق مع كافة الصكوك الصادرة عنها.

أ- <u>السلامة و الأمن</u>

- قامت مصر بالوفاء بكافة إلتزاماتها المتعلقة بالسلامة البحرية وتعزيز الأمن البحري والحفاظ على الأرواح من خلال تنفيذ منظومات GMDSS - VTS - AIS – LRIT.
- تمتلك مصر منظومة متكاملة منتشرة على طول السواحل المصرية مدعمة بـ ١٣ وحدة بحرية للمساعدة في عمليات البحث والإنقاذ ويديرها مركز البحث والانقاذ الذي يعتبر من أو ائل المر اكز التي أنشئت في الشرق الأوسط و إفريقيا. وقد لعب دوراً هاماً منذ أربعينات القرن العشرين حتى وقتنا هذا باستخدام أحدث التقنيات.

- يقدم المركز خدماته طبقاً لمحددات وتشريعات المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة البحرية الدولية. يمتلك مركز البحث والإنقاذ المصري القدرات والإمكانيات اللازمة لعمليات البحث والإنقاذ (جوي - بحري - بري)، بالإضافة إلى عمليات الإخلاء الطبي والإطفاء الجوي والمستشفى الطائر. كما يمتلك نظام اتصالات يمكنه من استقبال إشارات الاستغاثة بسهولة.

- تدعم مصر كافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة القرصنة بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل المنظمة البحرية الدولية في إطار لجنة السلامة البحرية.

- يقوم معهد الأمن البحري بالتقييمات والخطط الأمنية للموانئ والمرافق المينائية والسفن التي ترفع العلم المصري وذلك وفقاً للمدونة الدولية ISPS. كما يلتزم المعهد بعقد الدورات النموذجية للIMO من أجل تأهيل الضباط الأمنيين.

ب- <u>حماية البيئة</u>

- في إطار التزامها بحماية البيئة، تعمل مصر جاهدة على تطبيق الصكوك الدولية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية والمتعلقة بحماية البيئة ومن أهمها اتفاقية ماربول و اتفاقية وبروتوكول لندن. و إيماناً بأهمية القضاء على التلوث البحري، انضمت مصر مؤخراً لإتفاقية إدارة مياه الصابورة و إتفاقية إزالة الحشف.

- تتخذ مصر الآن الإجراءات النهائية من أجل الإنضمام الى الملحق السادس من إتفاقية ماربول.

- شاركت مصر في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للوقاية من التلوث الناجم عن السفن الصادرة عن مركز REMPEC.

- تم تشكيل لجنة بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء لمراجعة ورصد الوضع البيئي للموانئ المصرية بصورة منتظمة.

- شاركت مصر بفعالية في مناقشات ومفاوضات عقدين من الزمن بشأن الصك الدولي الجديد الملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والمعروف باسم BBNJ، والذي تم الاتفاق عليه في ٤ مارس ٢٠٢٣.

- اشتركت مصر في اجتماع الخبراء الإقليمي المعني بمواءمة الإجراءات، في البحر الأبيض المتوسط عملا باتفاقية إدارة مياه الصابورة المعقودة في كابارا بمالطا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ مارس ٢٠٢٣، لوضع إطار موحد لنهج إقليمي منسق في البحر الأبيض المتوسط بشأن مراقبة وإدارة مياه الصابورة على السفن يتفق مع متطلبات ومعايير اتفاقية مياة الصابورة.

- انضمت مصر إلى فريق البلدان الذي حدد البحر الأبيض المتوسط ككل كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت. جاء هذا التصنيف كمقدمة لانضمامنا الذي طال انتظاره إلى المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن والذي سيتوج قريبًا جهودنا لتحويل قطاع النقل البحري في مصر إلى قطاع أخضر حقًا.

- <u>مؤتمر تغير المناخ COP27:</u> تم انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للأمم المتحدة ٢٠٢٢ لتغير المناخ أو مؤتمر إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، فى مصر من نوفمبر٦ حتى ٢٠ نوفمبر٢٠٢٢. تم ذلك برئاسة وزير الخارجية المصري سامح شكري، بحضور أكثر من ٩٢ رئيس دولة وما يقدر بنحو ٣٥٠٠٠ ممثلاً أو مندوباً عن ١٩٠ دولة. كانت هذه خامس قمة مناخية تعقد في إفريقيا، والأول منذ عام ٢٠١٦.

- تتطلب القرارات المتخذة في شرم الشيخ من جميع البلدان بذل جهد إضافي لمعالجة أزمة المناخ - بدءًا من الآن. واختتم المؤتمر باتفاق متميز لتوفير تمويل للخسائر والأضرار للبلدان المعرضة للخطر التي تضررت بشدة من الفيضانات والجفاف والكوارث المناخية الأخرى، وقد أشيد بهذا على نطاق واسع باعتباره قرارًا تاريخيًا. وعلاوة على ذلك، أعادت البلدان تأكيد التزامها بالحد من إرتفاع درجات الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

- يتطلب قرار الغلاف الختامي لمؤتمر تغير المناخ القرار المعروف بإسم خطة شرم الشيخ للتنفيذ، والذى يلقي الضوء على أن التحول العالمي إلى إقتصاد منخفض الكربون إستثمارات لا تقل عن ٤-٦ تريليون دولار امريكي سنوياً. وسيتطلب تقديم هذا التمويل تحولًا سريعًا وشاملاً للنظام المالي وهياكله وعملياته، وإشراك الحكومات والبنوك المركزية والبنوك التجارية والمستثمرين المؤسسيين والجهات المالية الفاعلة الأخرى.

- تركز مجموعة القرارات المتخذة في COP27 تركيزاً قوياً على التنفيذ - فهي تهدف إلى تعزيز الإجراءات التي تتخذها البلدان لخفض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار

الحتمية لتغير المناخ، فضلاً عن تعزيز دعم التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات التي تحتاجها البلدان النامية.

ج- <u>العنصر البشرى</u>

- تندرج مصر ضمن الدول الموجودة على قائمة الدول التي تقوم بتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة (STCW). ولذلك، أدرجت مصر في تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة السلامة البحرية في الوثيقة MSC 106 بشأن تقييم المعلومات المرسلة عملا بالفقرة ٣ من المادة ٨/١ من اتفاقية (STCW) لعام ١٩٧٨.

- مصر موقعة على العديد من الإتفاقيات الثنائية للاعتراف المتبادل بالشهادات مع كثير من دول العالم.

- يعد التدريب دوماً محل اهتمام من قبل الحكومة المصرية حيث أن مصر عضو بإتحاد الجامعات العالمي وتقوم من خلال معاهدها البحرية بالتعاون مع IMO بتدريب وتأهيل الكوادر البحرية في كل مجالات النقل البحري للدول العربية والإفريقية من خلال الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (التابعة لجامعة الدول العربية وتستضيفها مصر كدولة مقر) التي وفرت عدد كبير من فرص التعليم والتدريب للكوادر في التخصصات المختلفة.

- قامت الأكاديمية بدورها بإنشاء مركز بحري متميز يضم كلية النقل البحري والتكنولوجيا، معهد التدريب بالبحر، مجمع المحاكيات المتكامل، معهد السلامة البحرية، معهد الدراسات التأهيلية،جهاز امتحانات النقل البحري، المعهد الإقليمي للأمن البحري، ومجمع IMO الذي يقوم بتنفيذ سياسة IMO بالتعاون مع الإدارات البحرية العربية من أجل تعزيز السلامة البحرية ومنع التلوث.

- تمتلك مصر السفينة عايدة لتدريب الطلبة من أجل إكسابهم الخبرة والتدريب اللازم.

- معهد تدريب الموانئ التابع لقطاع لنقل البحري (وزارة النقل) يقوم بتأهيل وتدريب العاملين بالبحر في المهن المختلفة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب والإجازة والخفارة STCW95 وتعديلاتها كما يقوم كذلك بتوفير التدريب والتأهيل للكوادر العربية والإفريقية.

- حصل مرشح من العاملين بقطاع النقل البحري على درجة الماجستير فى مالمو - السويد من الجامعة البحرية الدولية.

- خلال جائحة كورونا حددت مصر رسمياً البحارة كعمال رئيسيين.

- اتخذ قطاع النقل البحري خطوات جادة لاعتماد اتفاقية العمل البحري MLC 2006، و افق مجلس الوزراء المصري على مسودة القرار الرئاسي المتعلق باعتماد هذه الاتفاقية، وهو الأمر الذي سيتوج جهودنا في نهاية المطاف من أجل توفير حياة أفضل للبحارة في أرضنا.

أهداف التنمية المستدامة

- في إطار أجندة ٢٠٣٠، أطلقت مصر رسمياً استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وتُعرف أيضاً بإسم أستراتيجية التنمية المستدامة. وتعزز خطة التنمية المستدامة الازدهار الاقتصادي القائم على العدالة والنتمية والمشاركة الاجتماعية. وفي إطار خطة التنمية المستدامة ، يتم إدماج جميع خطط التنمية في مصر مع الاسترشاد بإستراتيجية التنمية المستدامة. كما تقوم الحكومة أيضا بوضع منهجية علمية لقياس أدائها وتتبع التقدم.

- خطت مصر خطوات ملحوظة في جميع الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتي ترجمت إلى تحسينات كبيرة في جميع مؤشرات المساواة بين الجنسين سواء كانت ذات صلة بالمشاركة السياسية أو سوق العمل.

- وفي المجال البحري، تقوم المرأة المصرية الآن بمهام موظف بحري/مهندس على متن السفن التجارية كما يبلغ مجموع عدد النساء العاملات في القطاع البحري وسلطات الموانئ ١٤٢٨ امرأة يمثلن ١٨ في المائة من مجموع عدد العاملين .ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في المستقبل في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

- أنشئت رابطة المرأة العربية في القطاع البحري AWIMA تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية وهي تعد منصة تجمع النساء العاملات في مختلف قطاعات الصناعة في المنطقة برؤية تهدف إلى تحقيق فعالية المرأة العربية لتعزيز قطاع بحري قوي .

- في فبراير ٢٠٢١ أطلقت مصر خطة عمل "محفز سد الفجوة بين الجنسين" بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي، وبالشراكة مع القطاع الخاص.

ويعد المحفز أول نموذج من نوعه للتعاون بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويهدف إلى معالجة الفجوات القائمة بين الجنسين وإعادة تشكيل المساواة بين الجنسين في المستقبل. في عام ٢٠٢٢، بلغ مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في مصر ٠,٦٤ كما ارتفع مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين في مصر من ٠,٥٨ مؤشر في عام ٢٠٠٧ إلى ٠,٦٤ مؤشر في عام ٢٠٢٢ بمعدل سنوي متوسط قدره ٠,٧٠٪.

- وعلى الصعيد البيئي، تسعى السياسة البيئية للحكومة المصرية إلى تحقيق الحماية البيئية من خلال وضع الأطر المؤسسية والاقتصادية والتشريعية والتقنية المناسبة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

- تلتزم مصر بتقديم نصيبها العادل من العمل المناخي كجزء من العمل العالمي لمواجهة تغير المناخ. ومع ذلك، نظرًا لتعرض مصر الشديد لتغير المناخ، فإن التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ هو ضرورة حتمية. من هذا المنطلق، أطلقت مصر استراتيجيتها الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ بمليارات الدولارات لدعم اقتصاد مصري أقوى وأكثر خضارا. تشمل الاستراتيجية برامج التكيف والتخفيف في جميع القطاعات حتى عام ٢٠٥٠، وأهمها: الطاقة والنقل والزراعة وموارد المياه.

- في سعينا لتحويل الموانئ المصرية إلى موانئ خضراء، قمنا بتنفيذ العديد من الإجراءات للحد من الملوثات والانبعاثات في منطقة الميناء. العمليات التي تعمل بالكهرباء في ميناءي دمياط والإسكندرية هي أمثلة جيدة. كما تتوفر محارق النفايات وأجهزة استشعار تلوث الهواء والشبكات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

- أحرزت مصر تقدما كبيرا في تحويل الطاقة خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الاستثمارات الضخمة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية، فضلا عن التقدم في التكيف المبتكر لموارد المياه لتلبية الاحتياجات الحضرية والزراعية. وتعكس مشاركتنا مع كيانات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة FAO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO اهتمامنا بالعديد من المجالات ذات الأولوية.

- وصدقت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية UNFCC بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٤ لتكون من أوائل البلدان التي تصدت لتهديدات تغير المناخ وفقا لمبدأ الإنصاف في المسؤوليات المشتركة والمختلفة وفقا للقدرات القومية لكل منها.

- وقدمت مصر تقاريرها الوطنية الأولية والثانية والثالثة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠١٠ و٢٠١٦ على التوالي. علاوة على ذلك، تم تقديم أول تقرير تحديث لمصر كل سنتين (BUR) في عام ٢٠١٩ والتقرير الوطني الرابع قيد التنفيذ ومن المتوقع تقديمه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بحلول نهاية عام ٢٠٢٤. وعرضت هذه التقارير التدابير التراكمية للتكيف والتخفيف، وتصورت خططاً لتحقيق التزامات مصر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. منذ ذلك الحين، اعتمدت مصر مجموعة إضافية من الإجراءات للاستجابة لتحديات تغير المناخ مثل إصلاحات سياسة الطاقة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل منخفض الكربون، والتمويل الأخضر، وإجراءات التكيف مع المناخ، وما إلى ذلك.

- انضمت مصر إلى تحالف الطاقة الافريقي والتنمية المستدامة (AEISDA) الذي يهدف إلى تعزيز التعاون المشترك لدعم الطاقة النظيفة في القارة الأفريقية.

- من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية الثمينة لمصر تم وضع استراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بهدف حماية المناطق الساحلية والبحرية، وقد قامت منذ تأسيسها بعدد من المبادرات لتحقيق هدفها، بما فى ذلك إنشاء لجنة قومية للحفاظ على الموارد الساحلية، وصياغة المبادئ التوجيهية البيئية للمناطق الساحلية، بالإضافة إلى وضع خطة العمل البيئية الوطنية.

- شهدت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) عدد من المشاريع المختلفة التي تستهدف تنمية المناطق الساحلية وحفظها، وتشمل هذه المشاريع مشروعا لإدارة المنطقة الساحلية في الإسكندرية بتمويل من البنك الدولي، ومشروعا لإدارة الخط الساحلي للمنطقة الساحلية الواقعة بين الغردقة ورأس غارب بتمويل من المنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)، والمشروع القومي لرصد القمامة البحرية.

- تلتزم مصر بمواصلة الممارسات المستدامة من أجل الحفاظ على مواردها الطبيعية البحرية و من أجل وضع الأطار التنظيمى اللازم لتحقيق هذا الهدف.

الخاتمة

- مما سبق يتضح مدى تفاني مصر في دعم مهام الIMO ومدى حرصها على تعزيز السلامة والأمن البحريين بالإضافة إلى حماية البيئة البحرية وتسهيل التجارة.

- رغبةً منها في الحفاظ على مقعدها في مجلس المنظمة البحرية الدولية وإلتزاماً منها بتحقيق أهداف المنظمة، فإن حكومة جمهورية مصر العربية تود أن تعبر عن عظيم امتنانها لدعم الحكومات الموقرة للدول الأعضاء لانتخابها في مجلس المنظمة بالفئة "C".